# أهمية تقييم الأداء المصرفي للبنوك التجارية البنك الأهلي اليمني نموذجاً للفترة 2010-2014

دكتور عوض بن عوض عصب[1]

(١)جامعة جدة – كلية الأعمال بالكامل

**المقدمة**

**يحتل تقييم الأداء المالي للبنوك أهمية خاصة في كل المجتمعات والنظم الاقتصادية، نظراً لندرة الموارد الاقتصادية والمالية مقارنة بالاحتياجات الكبيرة لها. لهذا يعتبر من أهم التحديات التي يواجهها مدراء البنوك هو كيفية استخدام الموارد المالية المتاحة لهم أفضل استخدام ويشهد العصر الحديث العديد من التطورات الاقتصادية والاجتماعية والعلمية والتي أدت إلى تزايد أهمية المعلومات التي تشكل جوهر عملية اتخاذ القرارات ولما تقدمه من عون في تسهيل قراءة البيانات والمؤشرات الناتجة من العمليات المالية للوحدات الاقتصادية ومن هنا كان لابد أن يبرز دور المحلل المالي في إعطاء معنى ومفهوم وبسيط يمكن الجهات المستفيدة من اتخاذ قرار صائب وفق أسس علميه بعيداً عن التكهنات والتقديرات .وتتحمل إدارة المصرف المسئولية الكاملة عن كافة التصرفات ونتائج النشاط أمام مساهمي البنك وأمام الحكومة ، وبالتالي فإن الإدارة العليا تأمل بأن يكون الأداء في المستوى المخطط له وضمن التعليمات والقوانين وما مؤشرات الأداء إلا وسيلة لتزويد المستويات الإدارية بوسائل تكفل قياس الأداء واكتشاف الانحرافات و تحليل أسبابها وتعمل على تشجيع الانحرافات الموجبة وتصحيح الانحرافات السالبة**

**لما تقدم فأن هذا البحث محاوله لقراءة البيانات المالية للبنك الأهلي اليمني لا براز أن التحليل المالي هو وسيله من وسائل الإفصاح عن المعلومات المالية لأن الإفصاح عن الأرقام في القوائم المالية وإلحاقها بالملاحظات التوضيحية ليس كافياً في عملية اتخاذ القرارات إذ لابد من توضيح يعلل ويبرز اثر كل رقم من سنه إلى أخرى ارتفاعاً وانخفاضا مع الإشارة لأسباب ذلك أن أهمية تقييم الأداء للمنشآت المالية يتيح للإدارة و للملاك معرفة سير المشروع ومدى كفاءة الإدارة في المحافظة على ما أوكل إليهم من أعمال و قدرتهم على تحقيق الهدف المنشود منهم سواء كان هذا الهدف مادياً أم اجتماعياً.**

**و في بحثنا هذا نحاول أن نلقي الضوء على نوع من هذه المؤسسات ألا وهي البنوك التجارية والبنك الأهلي نموذجا و ذلك لما تقوم به هذه البنوك من دور فعال يساعد الاقتصاد الوطني على النهوض و الانتعاش سواء كان ذلك من خلال ما تنفذه هذه البنوك من مشاريع أو تشارك به أو من خلال منحها للقروض لرجال الأعمال في قيامهم بأعمالهم التجارية دون حصول أي إرباك في أعمالهم.من هنا جاءت أهمية تقييم الأداء المصرفي**

ISSN : 2410-1818

للبنوك التجارية و ذلك لمعرفة مقدرة البنك على القيام بأعماله بشكل متميز و مدى قدرة الإدارة على تحسين و تحديث هذه البنوك من خلال تنمية و تطوير خدماتها و كذلك تحسين ربحيتها الذي يعد حجر الأساس لتنمية حقوق المالكين .

ومن خلال بحثنا هذا نتطرق إلى نوعين من تقييم الأداء المصرفي للبنوك التجارية ألا و هي تقييم الأداء باستخدام أسلوب التحليل الأفقي والراسي والعائد والمخاطرة و الذي يقيس مدى إمكانية تحقيق أعلى الأرباح في ظل المخاطر الدنيا المترتبة على نشاط البنك والأسلوب الآخر هو أسلوب النسب المالية و الذي يتمثل في القيام بحساب هذه النسب والحكم العام على النشاط حيث أن هذه النسب مقسمة إلى مجموعات و كل مجموعة منها تقيس لنا جزء من نشاط البنك التجاري.

ويعتبر التحليل المالي من أهم الوسائل التي يتم بموجبها عرض نتائج الأعمال على الإدارة المشرفة إذ يبين مدى كفاءتها في أداء وظيفتها وهو أداة للتخطيط السليم ،حيث يظهر تحليل القوائم المالية أسباب النجاح و الفشل كما يعتبر أداة لكشف مواطن الضعف في المركز المالي للمؤسسات و في السياسات التي تؤثر على الربح كما يمكن من رسم خطة عمل واقعية للمستقبل ويساعد الإدارة على تقييم الأداء .

إن الباحث لا يدعي الكمال في عمله هذا وان استكمل جميع جوانب هذا البحث لكنه يشهد الله انه قد استنفذ جهداً ووقتاً في سبيل إنجازه وإخراجه على أفضل وجه، داعيا الله العلي القدير أن يوفقه في مسعاه، فهذا مايصبوا إليه.

**مشكلة البحث:**

تعاني البنوك التجارية من الكثير من المشكلات و الضغوطات والمعوقات أثناء قيامها بأعمالها المختلفة يومياً حيث يكون من أهم الأمور المترتبة على الإدارة في البنوك التجارية هو الموازنة بين السيولة والربحية والموازنة وبين الربحية التي ستحققها وبين المخاطر التي ستتحملها في سبيل تحقيق تلك الأرباح والإدارة الكفوءة هي التي تستطيع الموازنة بين سيولتها وربحيتها وتحقيق أفضل أرباح ممكنة في ظل مستويات متدنية من المخاطرة. لهذا ازدادت أهمية التحليل المالي بعد التقدم الصناعي واتساع حجم المشاريع ،فعلى الرغم مما ساهم به الإنتاج الكبير من وفر في تكاليف الإنتاج واتساع الأسواق الآن أنه جعل أعمال الرقابة والإشراف صعبة استلزمت توفير الكثير من البيانات المالية والمحاسبية والإحصائية وتطلبت جهازا إداريا متخصصا يتناول هذه البيانات بالتدقيق والتحليل والتفسير من خلال التحليل لهدا يتطلب التعرف على مستوى الأداء المالي للفترة المدروسة وذلك باستخدام النسب المالية المعتمدة في تقييم الأداء المالي للبنوك، لمعرفة مستوى أدائها.

**الفرضيات :**

افتراض البحث وضع تساؤل هل إدارة البنك الأهلي اليمني كفؤة أم لا من خلال افتراضنا للآتي :

ISSN : 2410-1818

١- أن البنك يحقق معدلات نمو مرغوبة في الأداء للقوائم المالية للفترة المدروسة وان هناك توزيع نسبي ايجابي لمكونات القوائم المالية خلال الفترة.

٢- يتم تحقق مستويات متصاعدة من الأرباح بمعدلات القانونية تشير إلى التزام البنك بتعليمات البنك المركزي و ذلك للمحافظة على أموال المودعين.

٣ -أن السيولة تعطي تصور واضح لقدرة البنك على الوفاء بكل الالتزامات المترتبة عليه و كفاءة رأس المال تشير إلى قدرة رأس مال البنك على امتصاص الصدمات التي قد يتعرض لها.

٤ -أن توظيف الأموال تشير إلى قدرة الإدارة على توظيف الأموال المتاحة لديها أفضل توظيف ممكن والربحية تشير إلى جودة قرارات إدارة المصرف بشأن توظيف الأموال المتاحة.

**اهمية البحث :**

تتمثل أهمية البحث في أنه يعطي تصور بعملية تقييم الأداء للبنوك التجارية وخاصة البنك الأهلي اليمني من خلال تحليل النسب والربحية والمخاطرة والنسب المالية للمصرف و كذلك فإنه يلقي الضوء على مكونات القوائم المالية للبنك الأهلي ومكوناتها. فمن الناحية العلمية المساهمة في إثراء المكتبة الاقتصادية وعليه التعرف على جوانب القوة والضعف للمعايير المستخدمة للتقييم وكيفية القيام بالتقييم بمنهجية علمية يمكن تطبيقها وتتلاءم وظروف البنك من شأنه المساهمة في علاج جوانب الضعف والقصور وأيضاً تنمية جوانب القوة للمنهجيات المستخدمة فإن تقييم الأداء المالي في القطاع المصرفي يعتبر هام جداً لأنه يساعد الإدارة في ترشيد خططها وسياستها وقراراتها، فضلاً عن معرفة مواقع القوة فيها والتأكيد عليها لتعزيزها، ومعرفة مواقع الضعف والانحراف فيها للعمل على تلافيها والتخلص منها أو العمل على تقليصها. وكل ذلك سيساهم في تحسين مستوى أداء البنك ويعزز من قدرته التنافسية.

**أهداف البحث :**

يتجلى هدف تحليل وتقييم الأداء المالي في توفير المعلومات المالية لكل الأطراف المهتمة بنشاط البنك للوقوف على نقاط القوة والضعف فيه .كما تعد المؤشرات المالية من أدوات التحليل الأكثر شيوعاً واستخداماً في تقييم الأداء الكلي والجزئي للمنظمات كافة ويمكن ذلك من خلال إجراء المقارنة بين المؤشرات المالية للمؤسسة المالية الواحدة خلال فترة زمنية محددة حيث نسعى من خلال القيام بهذا البحث الوصول إلى مجموعة أهداف تتمثل في الآتي :

ISSN : 2410-1818

- توفير القاعدة العلمية للقيام بتحليل العمليات للبنك من خلال المؤشرات المالية. والتعرف على مواطن الضعف و القوة في أنشطة البنك الأهلي اليمني خلال الفترة التي سيتم تحليلها.
- هل هي الإدارة كفوءة أم لا خلال الفترة وتحافظ على أموال المودعين وتنمي رأس مال البنك أم أنها غير ذلك بتحليل الأرقام الواردة في القوائم المالية للبنك الأهلي اليمني و ذلك بطرق كمية تساعد المستفيدين منها على النظر المتفحص لأنشطة المصرف .

**المنهجية :**

في هذا البحث تم استخدام المنهج الوصفي والتحليلي و ذلك للقيام بتوضيح بعض المصطلحات الواردة في البحث و إعطاء القارئ لها صورة متفحصة و واضحة لما لتلك المصطلحات من مدلولات علمية و المنهج التحليلي للقيام بتحليل القوائم المالية للبنك الأهلي اليمني وتقييم أدائه للفترة ٢٠١٠ م – ٢٠١٤ م.

**عينة البحث :**

تعتبر المؤسسة الركيزة الأساسية في الاقتصاد الوطني و لذلك ظهرت الحاجة إلى تقييم أداءها و هذا للتأكد من كفاءة كل العوامل المساهمة في بقاءها .و يعبر تقييم الأداء عن تقييم نشاط الوحدة الاقتصادية في ضوء ما توصلت إليه من نتائج نهاية فترة مالية معينة وهي سنة مالية في العادة بحثا عن العوامل المؤثرة في النتائج وتشخيص ما تبين من صعوبات في التنفيذ و تحديد المسؤوليات و تفادي أسباب الأخطاء مستقبلا. فقد تم اختيار البنك الأهلي اليمني كعينة للبحث و ذلك لما يحققه البنك الأهلي اليمني من أهمية كبنك الحكومة و كذلك من تطور في العمل المصرفي هذا إضافة إلى سهولة الحصول على المعلومات من البنك الأهلي اليمني.

ISSN : 2410-1818

## المبحث الأول

## ماهية التقييم للقوائم المالية في البنوك التجارية

إن التحليل المالي هو علم له قواعد ومعايير وأسس يهتم بتجميع البيانات والمعلومات الخاصة بالقوائم المالية للمنشأة وإجراء التصنيف اللازم لها ثم إخضاعها إلى دراسة تفصيلية دقيقة وإيجاد الربط والعلاقة فيما بينهما فمثلا العلاقة بين الأصول المتداولة التي تمثل السيولة في المنشأة وبين الخصوم المتداولة التي تشكل التزامات قصيرة الأجل على المنشأة والعلاقة بين أموال الملكية والالتزامات طويلة الأجل بالإضافة إلى العلاقة بين الإيرادات والمصروفات ثم تفسير النتائج التي تم التوصل إليها والبحث عن أسبابها وذلك لاكتشاف نقاط الضعف والقوة في الخطط والسياسات المالية بالإضافة إلى تقييم أنظمة الرقابة ووضع الحلول والتوصيات اللازمة لذالك في الوقت المناسب[1].

لهد فإن مصطلح التقييم يعني وضع القيمة التثمينية فيتم من خلال المقارنة بالتقادم لأداء المخططين للمشروع أو بالمقارنة بالأداء في مشروعات أخرى شبيهة و من ثم فإن التقييم يجب أن يؤدى ويقدم بطريقة وشكل يضمنان للإدارة أن كل البيانات وثيقة الصلة بالموضوع قد أخذت في الحسبان كما يجب أن يكون التقييم متسماً بالمصداقية في نظر الإدارة و التي ينفذ لهم و في نظر فريق المشروع الذي ينفذ عليهم.

و تتمثل أغراض التقييم في التعرف على المشاكل مبكراً وتوضيح علاقات الأداء و التكلفة و الوقت، بهدف تحسين أداء المشروع، وتحديد الغرض من للتطورات التقنية المستقبلية، وتقييم جودة أداء المشروع.تقلل التكاليف، والإسراع في تحقيق النتائج، بغرض تعريف الأخطاء ومعالجتها و تجنبها في المستقبل، وتوفير معلومات للعميل، بإعادة التأكيد باهتمام المنظمة بالمشروع و تعهدها له. [2]

و فيما يتعلق بالتقييم فإنه يحقق مجموعة من الأهداف باكتشاف نقاط الضعف أو التقصير في الأداء ليكون بالإمكان اقتراح الإجراءات والسبل الكفيلة و الممكن اتخاذها لتلافي أو تجاوز العيوب، والقيام بوضع السياسات العلمية عن طريق وضع معايير أو نسب أو مستويات تحدد مقدماً كيفية استغلال الموارد و الإمكانات المتاحة بأقصى كفاءة ممكنة واستثمارها بأفضل استثمار،

---

[1] مجيد عبد جعفر الكرخي - تقويم الأداء في الوحدات الاقتصادية لمستخدم البيانات المالية – الطبعة الأولى – بغداد -٢٠٠١ ص٥٥

٢ جاك ميرديث صامويل مانتل ترجمة : سرور علي إبراهيم سرور إدارة المشروعات دار المريخ للنشر الطبعة الأولى ١٩٩٩ م – ١٤٢٠هـ ١٦٧

ISSN : 2410-1818

واتخاذه كأداة لتحقيق الرقابة عن طريق المقارنات بين ما تحدد مقدماً وبين ما يتحقق فعلاً، للتنسيق بين عملية التمويل والاستخدام والإنتاج والتسويق والتدريب ووضع الأولويات في المشروعات ذات العوائد الاقتصادية، ووضع الشخص المناسب في المكان المناسب في العمل المناسب.

ويتمثل تقييم الأداء في أنه ذلك الفحص والتحليل الشامل لخطط وأهداف وطرق التشغيل واستخدام الموارد البشرية والمادية والمالية بهدف التحقق من كفاءة اقتصادية الموارد و استخدامها أفضل استخدام وأعلى كفاءة بحيث يؤدي ذلك إلى تحقيق الأهداف والخطط المرسومة لها١.

و يمكن تعريف تقييم الأداء الاقتصادي أنه متابعة تنفيذ القطاعات الاقتصادية أو الاقتصاد ككل للأهداف المحددة مسبقاً و بيان الانحرافات الحاصلة و أسبابها و اقتراح الحلول المناسبة و السريعة لها .

ويساعد تقييم الأداء على توجيه العاملين في أداء أعمالهم، وتوجيه إشراف الإدارة العليا، لسير العمليات الإنتاجية، لتحقيق التنسيق بين مختلف أوجه النشاط للمنشأة سواء فيما يتعلق في الإنتاج أو التسويق أو التمويل أو الأفراد.. إلخ، بهدف تحقيق معايير الجودة للإنتاج على أساس المواصفات المحددة للمشروع أو الإنتاج.٢

**أولاً/ أهداف تقييم الأداء البنكي :**

تستهدف عملية تقويم الأداء تحقيق ما يلي:

- معرفة مستوى الوحدة الاقتصادية للوظائف المكلفة بأدائها مقارنة بتلك الوظائف المدرجة في خطتها.
- الكشف عن أماكن الخلل والضعف في نشاط الوحدة الاقتصادية وإجراء تحليل شامل لها وبيان مسبباتها وذلك بهدف وضع الحلول اللازمة لها وتصحيحها وإرشاد المنفذين إلى وسائل تلافيها مستقبلاً.
- تحديد مسؤولية كل مركز أو قسم في الوحدة الاقتصادية عن مواطن الخلل والضعف في النشاط الذي يضطلع به وذلك من خلال قياس إنتاجية كل قسم من أقسام العملية الإنتاجية وتحديد انجازاته سلباً أو إيجاباً الأمر الذي من شأنه خلق منافسه بين الأقسام باتجاه رفع مستوى الأداء.

---

١ المنظمة العربية للتنمية الإدارية، قياس و تقييم الأداء كمدخل لتحسين جودة الأداء المؤسسي، الإمارات العربية المتحدة، ٢٠٠٩، ص ١٢١.

٢ عقيل جاسم عبد الله مرجع سابق .ص ص ١٩١ -١٩٢

ISSN : 2410-1818

- الوقوف على مدى كفاءة استخدام الموارد المتاحة بطريقه رشيدة تحقق عائداً أكبر بتكاليف اقل وبنوعيه أفضل.
- تصحيح الموازنات التخطيطية ووضع مؤشراتها في المسار الذي يوازن بين الطموح والإمكانيات المتاحة في رسم السياسات والخطط العلمية البعيدة عن المزاجية والتقديرات غير الواقعية.

ولهدا ونتيجة للتطورات الاقتصادية ازدادت أهمية الحسابات الختامية و الميزانية وازدادت معها الاهتمام بدراسة وتحليل الأرقام والبيانات الواردة في هذه الحسابات بغية التعرف على نقاط الضعف والفشل الذي يلحق بالبنوك برز لنا تقييم أداء المصرف هي سياسة توضح مدى تحقيق الإدارات المختلفة ومراكز المسؤولية الأهداف الموضوعة مقدماً والوقوف على الانحرافات وتغيير أسبابها و تحديد أوجه التصحيح المناسبة و من ثم فإن مؤشرات تقييم الأداء ما هي إلا وسيلة لتزويد المستويات الإدارية بوسائل تكفل قياس الأداء واكتشاف الانحرافات وتحديد للأسباب وتعمل على تشجيع الانحرافات الموجبة و تصحيح الانحرافات السالبة.١ و تتمثل وظائف تقييم الأداء المصرفي بالآتي:

١- متابعة تنفيذ الأهداف لغرض التعرف على مدى تحقيق الإدارة المصرفية للأهداف المقررة لها في الوقت المحدد وبالكمية المحددة، ومتابعة الكفاية في الأداء لغرض التحقق من التنفيذ الفعلي للنشاط بأعلى درجة ممكنة من الكفاية مع تجنب الإسراف والخطأ في التنفيذ.

٢- تقييم نتائج التنفيذ بعد تحديد المراكز الإدارية المسئولة عن متابعة التنفيذ.

١ سليمان أحمد اللوزي و آخرون إدارة البنوك دار الفكر للطباعة و النشر الطبعة الأولى ١٩٩٧ م ص ١٩٢

ISSN : 2410-1818

**المراحل التي تمر بها عملية تقويم الأداء:**

١. جمع البيانات والمعلومات الإحصائية من القوائم المالية متمثلة بالمركز المالي وقائمة الدخل والقوائم الأخرى والملاحظات المرفقة بالتقارير المالية إضافة إلى المعلومات المتعلقة بالسنوات السابقة والبيانات المتعلقة بأنشطة المنشأة.

٢. تحليل ودراسة البيانات والمعلومات الإحصائية المتعلقة بالنشاط حيث يتعين توفير مستوى من الموثوقية والاعتمادية في هذه البيانات وقد يتم الاستعانة ببعض الطرق الإحصائية المعروفة لتحديد مدى الموثوقية بهذه البيانات.

٣. إجراء عملية التقويم باستخدام المعايير والنسب الملائمة للنشاط الذي تمارسه الوحدة على أن تشمل عملية التقويم النشاط العام للوحدة الاقتصادية وذلك بهدف التوصل إلى حكم موضوعي ودقيق يمكن الاعتماد عليه.

**ثانيا/ القوائم المالية في البنوك التجارية:**

البنوك التجارية هي مؤسسة مهنتها استقبال الودائع بشكل عام أو من جهة أخرى الأموال التي تستعمل لحساب خاص في عمليات الخصوم وعمليات القرض أو أي عمليات مالية أخرى لأجل إعادة استثمارها لفترات قصيرة الأجل عن طريق تسهيلات ائتمانية للمساهمة في تنشيط و تنمية حركة التجارة الخارجية و الداخلية توفير وسائل الدفع الشيكات و بطاقات الائتمان إذن البنك التجاري هو نوع من أنواع المؤسسات المالية التي يرتكز نشاطها في قبول الودائع و منح الائتمان[١]. ولغرض تقييم البنوك التجارية يتم التعرف على القوائم المالية لهذه البنوك حيث تقوم البنوك التجارية بتسهيل تدفق الأموال من المدخرين لديه فائض من الأموال إلى المقترضين يعاني عجز مرحلي للأموال وتعكس الخصائص المالية للبنوك قيود التشغيل التي تفرضها الحكومة والخصائص الخاصة للأسواق التي تستخدمها ويمكن أن نميز في هذا الصدد ثلاث خصائص للقوائم المالية في البنوك وهي :

١ -أن المودعين يمكنهم التفاوض مع البنوك بخصوص معدلات الفائدة على الودائع كلما تغيرت في السوق.

٢ -تمتلك البنوك حجم من الأصول الثابتة ووظيفتها مالية تنخفض التكاليف الثابتة في البنك و كذلك نفقات التشغيل

١ ـ المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مرجع سابق ، ص ١٣٠

ISSN : 2410-1818

٣ -تعمل البنوك بحقوق الملكية منخفض مقارنة بالشركات غير المالية يؤدي إلى زيادة الرفع المالي وتقلب المكاسب[١]

وتتكون القوائم المالية في البنوك التجارية من قائمة الميزانية العمومية وقائمة المركز المالي والقوائم الأخرى الخ. ففي هذا المجال أن القوائم المالية للبنوك التجارية تمكن الإدارة المصرفية من إدارة أنشطة المصرف ومقدرتها على الوفاء بالتزامات الغير وكمية السيولة المتوفرة لتغطية التزاماتها الطارئة.

**أولاً : الميزانية العمومية :**

تتألف ميزانية المصرف من جانبين هما: الموجودات الأصول المطلوبات الخصوم و هي تبين التزامات الغير تجاه المصرف والتزامات المصرف تجاه الغير أي توضح استخدامات المصرف لأمواله والمتمثلة في الموجودات وموارد ذلك المصرف الداخلية و الخارجية منها والمتمثلة في الخصوم و حقوق الملكية[٢] و من ثم فإن الميزانية تجيب على تساؤلين رئيسين الأول كيف يتحصل المصرف على أمواله؟ والثاني كيف يقوم المصرف بتوظيف هذه الأموال ؟

عند الاطلاع على هذه الميزانية نجد أ بنود هذه الميزانية مدموجة مع بعضها البعض و خاصة تلك البنود التي لها طبيعة واحدة

و فيما يلي توضيح لأهم البنود الواردة في ميزانية المصرف :

**أولا : الموجودات :**

يتمثل هذا الجانب من الميزانية بأشكال توظيفات المصرف للأموال التي يحصل عليها و أهم عناصر الموجودات

- النقد في الصندوق : وهي عبارة عن النقدية الجاهزة في خزينة المصرف لتلبية السحوبات من قبل المودعين.

- رصيد المصرف لدى البنك المركزي: وهو الاحتياطي النقدي ويكون على شكل حساب جاري باسم المصرف ويجب أن يساوي نسبة معينة من مجموع الودائع لدى المصرف والودائع لدى المصارف الأخرى [٣]

---

[١] - طارق عبد العال حماد تقييم أداء البنوك التجارية " تحليل العائد و المخاطرة " الدار الجامعية الإسكندرية ٢٠١٠ ص ٥١

[٢] زياد رمضان محفوظ جودة الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك دار وائل للنشر و التوزيع الطبعة الأولى ٢٠٠٠ م ص ص ٣٠ – ٣٥

[٣] طارق عبد العال حماد مرجع سابق ص ٦٠

ISSN : 2410-1818

- محفظة الأوراق المالية : وتمثل مقدار ما يملكه المصرف من السندات المالية و تشمل أذونات الخزانة و السندات الحكومية والسندات غير الحكومية وشهادات الإيداع والأسهم للشركات المالية و غير المالية.

- الأوراق التجارية المخصومة هي الكمبيالات التي يقوم التجار وغيرهم بخصمها لدى المصرف التجاري .

- القروض و السلفيات و الحسابات الجارية المدينة يعتبر أكبر بند في الموجودات في ميزانية المصرف التجاري

- الأرصدة المدينة و الموجودات الأخرى هذه تشمل باقي الأرصدة التي تكون ذات أحجام قليلة نسبياً و تحتوي على المدفوعات المقدمة إلى جانب بنود متفرقة أخرى مدينة.

- الموجودات الثابتة بعد الإهلاك: المقصود بها الأملاك الخاصة كبنايات المصرف و فروعه و قطع الأراضي التي يشغلها الخ. مع ما قد يكون لديه من أملاك أخرى آلت إليه عن طريق قيامه بعمله المصرفي كما أن هذا البند يضم الآلات وعدد وأدوات يتم استعمالها للقيام بأعماله.

**ثانياً: المطلوبات و حقوق الملكية :**

يوضح المصادر التي حصل منها المصرف على أمواله خلال فترة إعداد الميزانية و تشتمل على الآتي ١:

١ - المطلوبات:

- الحسابات الجارية و الودائع تحت الطلب: ويشكل هذا البند في جانب المطلوبات أكبر نسبة من البنود التي تعتمد عليها المصارف التجارية اعتماد كبير كمصدر رئيسي و هام للحصول على الأموال.

- حسابات الادخار و الودائع لأجل.

- ودائع البنوك و الأرصدة المستحقة للبنوك يوضح مقدار ما لدى المصرف من ودائع تعود ملكيتها للمصارف الأخرى.

- الأرصدة الدائنة و المطلوبات الأخرى

٢ - حقوق الملكية:

-رأس المال المدفوع رأس المال الذي يدفعه أصحاب المشروع وأية إضافات أخرى أو خصميات أخرى.

-الاحتياطي القانوني :هو عبارة عن المبالغ التي يجب الاحتفاظ بها وفق قوانين البنك المركزي.

-الاحتياطيات و المخصصات الأخرى: وهذه عبارة عن مجموعة من الاحتياطيات و المخصصات ذات الأرقام الموجبة مع بعضها و تتألف من الآتي:

---

١ خلدون إبراهيم شريفات إدارة وتحليل مالي دار وائل للنشر ٢٠٠١ الأردن ص ٩٦.

ISSN : 2410-1818

❖الاحتياطي الاختياري يقوم المصرف باقتطاعه من صافي الأرباح لمواجهة الأزمات و الطوارئ.

❖مخصص الديون المشكوك فيها حيث يقوم المصرف باقتطاع جزء من أرباحه لمواجهة الخسائر التي قد يتعرض لها المصرف من جراء إعدام بعض الديون المشكوك في تحصيلها.

❖مخصصات أخرى وهذه المخصصات يتم تخصيصها لمواجهة التزامات معينة مثلا مخصص اضمحلال الأصول ومخصصات المكافأة للعاملين.

**ثانياً: قائمة المركز المالي :**

تتألف قائمة المركز المالي من جانبين أساسيين هما ١:

_ جانب الإيرادات يوضح في هذا الجانب جميع إيرادات المصرف للعمليات المختلفة خلال الفترة التي أعدت القوائم عنها.

- جانب المصروفات يوضح جميع المصروفات التي تكبدها المصرف خلال الفترة التي أعدت عنها القوائم ويمثل الفرق بين جانب الإيرادات و جانب المصروفات صافي الربح أو الخسارة فإذا كانت الإيرادات تزيد عن المصروفات كان الناتج صافي ربح و إذا كان العكس أي أن المصروفات تزيد عن الإيرادات كان الناتج صافي خسارة.

وتعتبر قائمة المركز المالي للبنوك بمثابة تصوير منظور لمكونات حساب الأرباح و الخسائر للوفاء بأغراض التحليل المالي و بالتالي فإن حساب الأرباح و الخسائر يمثل إحدى الحسابات المفتوحة بسجلات الوحدة الاقتصادية لتحقيق التوازن المحاسبي و كذلك فإن قائمة المركز المالي تعتبر تصنيفاً خارجياً لعناصر حساب الأرباح و الخسائر في شكل قائمة .

و نأخذ بنظر الاعتبار عند إعداد قائمة الدخل الآتي :

❖على البنك عرض قائمة المركز المالي على أساس تجميع بنود الإيرادات و المصروفات مبوبة حسب صيغتها والإفصاح عن مبالغ الأنواع الرئيسية لها.

❖الالتزام بمتطلبات الإفصاح لذلك يجب أن يشمل الإفصاح في قائمة المركز المالي أو في الإيضاحات المتممة للقوائم المالية بنود الإيرادات و المصروفات التالية ٢:

-عائد القروض و أذون الخزانة و الأرصدة لدى البنك - تكلفة الودائع و الاقتراض - توزيعات الأسهم و وثائق الاستثمار - إيرادات الرسوم و العمولات - الأرباح ناقصاً الخسائر الناتجة عن التعامل في الأوراق المالية المحتفظ بها بغرض التداول. - الأرباح ناقصاً الخسائر الناتجة عن التعامل في الأوراق المالية المحتفظ بها بغرض الاستثمار .

---

١ زياد رمضان محفوظ جودة مرجع سابق ص ص ٣٨ – ٤٠

٢ خلدون إبراهيم شريفات مرجع سابق ص ١٢٠

ISSN : 2410-1818

-الأرباح ناقصاً الخسائر الناتجة عن التعامل في العملات الأجنبية. - إيرادات التشغيل الأخرى. - خسائر القروض و السلفيات. - الأعباء الناتجة عن انخفاض قيمة الاستثمارات - الأعباء الناتجة عن الالتزامات المحتملة - المصروفات الإيرادية والعمومية - مصاريف التشغيل الأخرى.

- تتضمن الأنواع الرئيسية للإيرادات الناتجة عن العمليات المصرفية على الفوائد والعمولات المقبوضة وأنصاب أداء الخدمات و نتائج التعاملات.

- تتضمن الأنواع الرئيسية للمصروفات الناتجة عن العمليات المصرفية على الفوائد والعمولات المدفوعة وخسائر القروض والسلفيات والمصروفات العمومية والإدارية والأعباء الناتجة عن الانخفاض في قيمة الاستثمارات.

- يتم الإفصاح عن إيرادات الفوائد و مصروفات الفوائد كلاً على حدة و ذلك من اجل تفهم أفضل لمكونات وأسباب التغير في صافي الفوائد .

ISSN : 2410-1818

## المبحث الثاني

## التحليل المالي للقوائم

يعتبر التحليل المالي ذو أهمية قصوى لعملية التخطيط المالي للمنشأة، فهو منطلق العملية الإدارية ونقطة البداية فيها. فحتى يتمكن المدير من وضع الخطط المالية لابد من معرفة المركز المالي لمنشأته. ويمكن استخدام المعلومات التي توفرها الإدارة المالية والتي تمثل خلاصة واقعية للنشاط التشغيلي في مجال اتخاذ القرارات الإدارية، والتخطيط والرقابة والتقييم الداخلي للأداء.وإصدار التقارير المالية وتقييم الأداء من قبل الجهات الخارجية (كالدائنين والمستثمرين).

إن تحليل الكشوفات المالية التي تقدم للإدارة تعمل على توفير معلومات يمكن الاعتماد عليها في تحديد نقاط القوة والضعف لفرص الاستثمار المتاحة وطرائق تمويلها، وتقديم معلومات للمستثمرين والدائنين بما يمكنهم من تحديد القابلية الإدارية ومستويات الربحية لمنظمات الأعمال. كما أن الكشوفات المالية تمثل وسيلة المنظمة للتنبؤ بالأرباح والتغيرات التي تحصل في الخطط التشغيلية وإن تقييم الأداء المصرفي باستخدام العائد و المخاطرة يهدف إلى تحقيق عدة أغراض و أهداف تتمثل في كيفية تطبيق المبادئ و الأساسيات المستخدمة في معظم المشروعات لتقييم الأداء و مدى تلاؤمها في تحليل و تقييم أداء البنوك.والكشف عن المقاييس الرئيسية للعائد و المخاطرة في البنوك التجارية .وبيان العلاقة بين العائد و المخاطرة حيث تتميز هذه العلاقة في الغالب بأنها علاقة فردية حيث أنه كلما ارتفعت نسبة العائد أدى ذلك إلى ارتفاع المخاطر المختلفة وتوضيح مدى إمكانية تطبيق الأساليب الحديثة في البنوك .١

**تحليل القوائم المالية للبنك:**

إن الاستفادة من أدوات التحليل المالي سنركز على التحليل الرأسي العمودي للقوائم المالية لدراسة العلاقات الكمية القائمة بين العناصر المختلفة للقوائم المالية والجانب الذي ينتمي إليه كل عنصر في الميزانية، وذلك بتاريخ معين هذا بالإضافة إلى التحليل الأفقي لمعرفة حجم التغير الذي حدث على العناصر المختلفة للقوائم المالية٢

- **التحليل الرأسي:**

بموجب هذا الأسلوب تتم المقارنة بين أرقام القوائم المالية للفترة نفسها لتظهر محصلة هذه المقارنة بصورة نسب مئوية فمثلاً تنسب قيمة كل بند من بنود الموجودات في الميزانية إلى مجموع الموجودات في الميزانية نفسها.

١ عبد الغفار حنفي و آخرون الإدارة الحديثة في البنوك التجارية الدار الجامعية ٢٠٠٤ ص ٢٥٧

٢ كراجة عبد الحكيم الإدارة والتحليل المالي دار الصحافة الإسكندرية ٢٠٠٦ ص ٩٩

ISSN : 2410-1818

**التحليل الأفقي/ تحليل الاتجاهات:**

حيث يتم دراسة حركة بند معين أو عدة بنود على مدار عدة فترات مالية للتعرف على مقدار واتجاه التغير الحادث في حركة البند أو معدل التغير على مدار الفترة الزمنية مجال المقارنة.

**تحليل النسب المالية:**

يعتبر هذا الأسلوب من التحليل الأكثر شيوعاً لأنه يوفر عدد كبير من المؤشرات المالية التي يمكن الاستفادة منها في تقييم أداء المنشأة في مجالات السيولة والنشاط والربحية، وإن أدوات التحليل المالي ومعايير التقييم ليست قالباً جامداً ينبغي على أي محلل تطبيقها بل هناك قدراً من المرونة فيها.

**المقاييس الرئيسية للعائد و المخاطرة في مجال الصناعات المصرفي:**

إن غرض قياس العائد و المخاطرة في أي بنك نفترض أن البنك يحصل على أمواله من خمس مصادر هي:

.- ودائع التعامل أو التجارية وتشمل على الودائع تحت الطلب والحسابات الجارية أو السحب.

.- ودائع التوفير قصيرة الأجل وتشمل دفاتر التوفير و شهادات الاستثمار التي تتداول بسوق المال و الودائع الأجل .

.- حقوق الملكية : وهي استثمارات الملاك والأرباح المحتجزة بالبنك إضافة إلى رأس المال المدفوع.

- أن البنك يمكنه استخدام و توظيف الأموال التي حصل عليها في المجالات الآتية:

- استثمارات قصيرة الأجل في الأوراق المالية و التي تتسم بالدرجة العالية للتأكيد و انخفاض نسبة المخاطرة

•- قروض جيدة تختلف معدلات الفائدة بالتغير في سعر الفائدة .ومتوسطة الأجل تتغير معدلات الفائدة مع التغيير في أسعارها

**قياس العائد :**

يتم قياس العائد و الخطر من خلال عدة مقاييس رئيسية هي ١:

١ كراجة عبد الحكيم مرجع سابق ص ١٣٠ -١٤٠

ISSN : 2410-1818

❖ حافة الفائدة أو العائد يعتبر من المقاييس المهمة في تقييم الربحية حيث يعطي تصور لصافي الخول المتولدة من الفوائد على الأصول المولدة للدخل وهو عبارة عن الفوائد على الأصول المدرة للدخل.

❖حافة صافي الدخل: يقيس هذا المؤشر صافي الدخل المتحقق لكل ريال واحد من إجمالي الإيرادات و يمكن حسابه من خلال معادلة صافي الدخل على الإيرادات.

❖درجة استغلال الأصول معدل دوران الأصول تقيس هذه النسبة مدى كفاءة الإدارة المصرفي في استغلال الأصول المتوفرة لديها لتحقيق عوائد منها و يمكن قياس هذه النسبة من خلال العلاقة بين الإيرادات على الأصول.

❖العائد على الأصول :عبارة عن صافي الدخل مقسوماً على إجمالي الأصول ويمكن من خلال ذلك قياس صافي الدخل لكل ريال واحد من متوسط الأصول التي تم امتلاكها خلال هذه الفترة وتعكس العلاقة بين الدخل والأصول.

❖العائد على حق الملكية : حيث يمكن من خلال هذا المقياس قياس النسبة المئوية للعائد لكل ريال من حقوق الملكية فكلما ارتفع هذا العائد كلما كان وضع البنك أفضل لأن هذا يعني أن البنك يمكنه توزيع المزيد من الأرباح على المساهمين إضافة إلى المزيد من الأرباح المحتجزة و يمكن قياسها ويتمثل في صافي الدخل على حق الملكية.

**قياس المخاطر:**

❖مخاطر السيولة :تشير هذه النسبة إلى مقارنة السيولة أو النقدية المطلوبة لمقابلة السحوبات من الودائع أو الزيادة في القروض عن الأوضاع الحالية أو المصادر المحتملة للنقدية سواء من حيث بيع أو تصفية أصل يمتلكه المصرف أو الحصول على أموال إضافية من الغير ومن ثم يتطلب تحديد العلاقة بين احتياجات البنك من السيولة لمقابلة السحوبات من الودائع و تمويل الزيادة في القروض و تتمثل مصادر هذه السيولة في الاستثمارات المالية قصيرة الأجل و تكون كالآتي وهي الاستثمارات المالية القصيرة الأجل على حجم الودائع.

❖مخاطر الائتمان هي المخاطر الناجمة عن فقدان كل أو جزء من الفوائد المستحقة أو أًصل الدين أو هما معاً سواء بالنسبة للاستثمار بالأوراق المالية أو القروض و يمكن حسابها بالقروض قصيرة الأجل على الأصول.

❖مخاطر رأس المال : تشير إلى الدرجة التي يمكن فيها انخفاض قيمة الأصول قبل أن يتحقق الضرر بالدائنين والمودعين و يمكن قياس مخاطر رأس المال من خلال معرفة نسبة تغطية حقوق الملكية للأصول الخطرة وتكمن في حق الملكية على الأصول الخطرة.

**تقييم الأداء بواسطة النسب المالية:**

ISSN : 2410-1818

تزودنا النسب المالية بمعلومات مفيدة عن النسب و المعدلات القانونية ومدى ملائمة رأس المال و الكفاءة في توظيف الموارد المتاحة و ربحية البنك حيث تعتبر المعلومات التي تزودنا بها النسب والمعدلات القانونية تصوير واضح لمدى التزام البنك بالتشريعات والقوانين التي يصدرها البنك المركزي لغرض حماية أموال المودعين أما المعلومات التي تتاح من خلال نسب السيولة فتعتبر من الأمور الحيوية للبنوك التجارية و ذلك لأن جوهر عملياتها يتلخص في الحصول على الودائع من الغير و القيام باستثمارها أو إقراضها و تحقيق أرباح من وراء ذلك ومن ثم فإن على إدارة البنك أن تتوخى الحرص في قراراتها الاستثمارية حتى لا يترتب عليها تعرض البنك لعسر مالي يفشل بسببه في تلبية مسحوبات العملاء وذلك لأن الأموال المتعامل فيها هي أساساً أموال المودعين الذين لهم الحق في سحبها في أي وقت أما بالنسبة للمعلومات التي تزودنا بها نسب كفاية رأس المال ترجع إلى أن رأس المال يعتبر عنصر الحماية للمودعين ومن ثم فإن تحقق أي خسارة مالية كبيرة فإن ذلك يؤدي إلى ضياع رأس المال وإذا زادت هذه الخسائر عن ذلك فإن آثارها تمتد إلى أموال المودعين وبالنسبة للمعلومات المتاحة عن الكفاءة باستخدام وتوظيف الموارد المتاحة فتعد أداة لترشيد القرارات الاستثمارية أما بالنسبة للمعلومات المتاحة عن الربحية فإن لها أهمية خاصة بالنسبة للمودعين و أيضاً بالنسبة للبنك حيث أن تحقيق الأرباح سيؤدي إلى حصول الملاك على جزء منها.

ISSN : 2410-1818

**أولاً : النسب و المعدلات القانونية :**[1]

تزودنا هذه النسب بمعلومات واضحة عن مدى التزام البنك بالتشريعات و القوانين التي يصدرها البنك المركزي لغرض حماية أموال المودعين و تتكون من النسب الآتية :

❖الاحتياطي القانوني تمثل هذه النسبة مدى قدرة الأرصدة لدى البنك المركزي على الوفاء بالالتزامات المالية المترتبة بذمة المصرف في تاريخ الاستحقاق المتفق عليه حيث يفرض البنك المركزي على البنوك التجارية بالاحتفاظ بنسبة من الودائع كاحتياطي لديه و يكون رصيد هذا الاحتياطي دائن بدون فائدة كما يمكن أن يدعم هذا الاحتياطي موقف المصرف المالي لتأدية التزاماته في الظروف غير الاعتيادية للمودعين و يمكن الحصول على نسبة الاحتياطي القانوني من خلال العلاقة بين الأرصدة النقدية لدى البنك والودائع وما في حكمها

❖نسبة السيولة القانونية :هذه النسبة تعكس مدى قدرة الاحتياطيات الأولية و الثانوية المتمثلة في النقدية و شبه النقدية على الوفاء بالتزامات المصرف المالية خلال كل الظروف و في كل الحالات و تحسب من خلال العلاقة بين الاحتياطيات الأولية مضاف لها الاحتياطيات الثانوية على الودائع وما في حكمها .

❖نسبة رأس المال إلى الودائع :تزودنا هذه النسبة بمدى قدرة البنك على رد الودائع من رصيد رأس المال و ترجع أهمية هذه النسبة إلى أن البنك المركزي قد يتغاضى عن زيادة طفيفة في الأصول الخطرة إذا كانت نسبة رأس المال إلى الودائع مرتفعة نسبياً على أساس أن ارتفاعها يعني حماية للمودعين قد تعوضهم عن المخاطر الإضافية الناجمة عن زيادة في الأصول الخطرة و يتم حساب هذه النسبة بقسمة رأس المال على الودائع ٢.

❖السيولة التجارية نسبة النقدية من خلال هذه النسبة معرفة قدرة البنك على مواجهة التزاماته من النقدية المتوفرة في الخزينة و يمكن تحديد هذه النسبة من خلال نقد في الصندوق + رصيد لدى البنك المركزي +أرصدة لدى البنوك الأخرى + أذونات و سندات + أوراق تجارية مخصومة على الأصول المدرة للدخل.

**ثانياً نسب السيولة :**[3]

تقيس هذه النسب مقدرة البنك على الوفاء بالالتزامات قصيرة الأجل مما لديه من نقدية أو أصول أخرى سريعة التحول إلى نقدية و تتمثل نسب السيولة في الآتي :

---

١ زياد رمضان محفوظ جودة مرجع سابق ص ص ٢٧٠ - ٢٧١

٢ كراجة عبد الحكيم مرجع سابق ص ١٤٠

٣ زياد رمضان محفوظ جودة مرجع سابق ص ٢٧٣

ISSN : 2410-1818

❖نسبة النقدية إلى الودائع الجارية :وتعكس هذه النسبة على مواجهة طلبات السحوبات على الودائع الجارية و يمكن قياس هذه النسبة بقسمة النقدية في الصندوق على الودائع الجارية

❖نسبة النقدية إلى مجموع الودائع :تعكس هذه النسبة قدرة النقدية على مواجهة طلبات السحوبات من قبل أصحاب الودائع الجارية و ودائع التوفير و الودائع لأجل و يمكن قياس هذه النسبة تكمن في النقدية على إجمالي الودائع .

❖كفاية رأس المال تتمثل أهمية نسب كفاية رأس المال من خلال أن البنوك التجارية تعد من أكثر منشآت الأعمال تعرضاً لمخاطر الرفع المالي بمعنى أن انخفاض معين في الإيرادات يترتب عليه انخفاض اكبر في الأرباح التي قد تتحول إلى خسائر تلتهم رأس المال و قد تمتد إلى أموال المودعين و يختلف مستوى الكفاية المطلوبة من مصرف لآخر وفقاً لحجم المصرف و طبيعة عملياته و من أهم النسب في تحديد كفاية رأس المال نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول :تشير هذه النسبة إلى المدى الذي ذهب إليه البنك في الاعتماد على حقوق الملكية في تمويل الأصول و يمكن قياس هذه النسبة بالعلاقة بين حقوق الملكية وإجمالي الأصول.

**ثالثا: نسب توظيف الأموال** [1]

تبرز أهمية هذه النسب من خلال قدرتها على الحكم على مدى استخدام أو توظيف الأموال كالآتي :

❖معدل توظيف الأموال المتاحة : وهذا المعدل يقيس مدى توظيف المصرف للودائع و حقوق الملكية في القروض و الاستثمارات و يتم قياس هذه النسبة من خلال القروض مضاف لها الاستثمارات على الودائع مضاف لها حقوق الملكية

❖نسبة الاستثمار في الأوراق المالية إلى الودائع :وتقيس هذه النسبة مدى قدرة المصرف على توظيف الودائع في الاستثمار في الأوراق المالية و يمكن قياس هذه النسبة من خلال مدى مساهمة البنك في الاستثمار في الأوراق المالية على مجموع الودائع

❖نسبة الاستثمار في القروض إلى الودائع : يطلق على هذه النسبة أحياناً معدل إقراض الودائع و تقيس هذه النسبة مدى توظيف المصرف للودائع في القروض و يمكن إيجادها بقسمة الاستثمار في القروض على مجموع الودائع

❖نسبة الاستثمارات إلى الودائع : وترجع أهمية هذه النسبة من خلال أن الودائع يدفع عنها فوائد صريحة وضمنية وما لم تستغل هذه الودائع استغلالاً فعالاً فسوف يكون لذلك آثار غير مرغوبة على صافي الأرباح المتولدة ومن ثم على ثروة الملاك ويمكن قياس هذه النسبة بطريقة نسبة الاستثمار في

[1] منير إبراهيم هندي مرجع سابق ، ص ص ٤٢٩ – ٤٣٣

ISSN : 2410-1818

القروض إلى الودائع زايد نسبة الاستثمار في الأوراق المالية على الودائع. كما يمكن قياس هذه النسبة بطريقة الاستثمار في القروض زايد الاستثمار في الأوراق المالية علي مجموع الودائع

**رابعا نسب الربحية وهيكل الودائع:** [1]

تقيس هذه النسب قدرة البنك على تحقيق الأرباح وترجع أهمية هذه النسب من خلال أن المصرف الأساسي للبنك التجاري يكون بالدرجة الأساس في تحقيق الأرباح و من ثم تعظيم ثروة الملاك و تتمثل في النسب الآتية :

❖معدل العائد على الموارد المتاحة : وتقيس هذه النسبة قدرة المصرف على تحقيق صافي ربح بعد الضريبة من خلال الخصوم و حقوق الملكية الموارد المتاحة للمصرف بقسمة صافي الربح بعد الضرائب على الخصوم مضاف لها حقوق الملكية

❖القوة الإيرادية للموارد المتاحة : و تقيس هذه النسبة قدرة المصرف على تحقيق إيرادات صافي ربح قبل الضريبة و فوائد مستحقة من خلال قدرة المصرف على استغلال الموارد المتاحة له الخصوم و حقوق الملكية و قد تم قياس القوة الإيرادية على أساس صافي ربح قبل الضريبة و ذلك بسبب أنه في ظل نظام الضريبة التصاعدية قد يعطي صافي الربح بعد الضريبة صورة مضللة عن ربحية الأموال المستثمرة و يمكن قياس هذه النسبة من خلال صافي الربح قبل الضرائب مضاف لها الفوائد المستحقة مقسومة على الخصوم زايد حقوق الملكية

❖نسبة الودائع إلى الأصول : تكشف هذه النسبة عن مدى اعتماد المصرف على الودائع في تمويل الأصول والاستثمارات و يمكن قياسها بقسمة إجمالي الودائع على إجمالي الأصول.

❖نسبة الودائع الجارية إلى مجموع الودائع : وتقيس هذه النسبة مقدار ما تمثله الودائع الجارية من إجمالي الودائع و يمكن قياسها بقسمة الودائع الجارية على إجمالي الودائع.

❖نسبة ودائع التوفير إلى مجموع الودائع : وتقيس هذه النسبة مقدار ما تمثله ودائع التوفير من إجمالي الودائع و يمكن قياسها بودائع التوفير إلى مجموع الودائع .

❖نسبة الودائع لأجل إلى مجموع الودائع :و تقيس هذه النسبة مقدار ما تمثله الودائع لأجل من إجمالي الودائع و يمكن قياسها بالعلاقة بين الودائع الآجلة وإجمالي الودائع.

## المبحث الثالث

## تحليل الربحية و المخاطرة والنسب المالية للبنك الأهلي اليمني

[1] منير إبراهيم هندي مرجع سابق ، ص ص ٤٣٣ – ٤٣٩

ISSN : 2410-1818

البنك الأهلي اليمني تأسس في عام ١٩٦٩. ويعد واحدا من أكبر البنوك التجارية ومساهما بارزا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في اليمن. والبنك مملوكا بالكامل للدولة تحت إشراف وزير المالية. يمتلك البنك الأهلي اليمني خبرة مصرفية طويلة الأمد لتقديم جميع أنواع الخدمات المصرفية محليا وعالميا في جميع أنحاء الجمهورية من خلال ٢٧ فرعا ومجموعة من المراسلين الذين يحظون بتقدير كبير في جميع أنحاء العالم. إن وجود الخدمات المصرفية التي يتمتع بها البنك بدءا من الخدمات المصرفية للأفراد إلى تمويل التجارة والخزينة وتمويل المشاريع التجارية، يستفيد منها الأشخاص العاديين والشركات الخاصة، والمؤسسات الحكومية للمشاريع الممولة من قبل الهيئات الدولية، مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي،. هي التي تجعل البنك الأهلي اليمني متميزا. بالإضافة إلى وجوده في بعض المناطق النائية مثل جزيرة سقطرى وكذلك في المدن والبلدات اليمنية الرئيسية

وتتحمل إدارة المصرف المسئولية الكاملة عن كافة التصرفات و نتائج النشاط أمام مساهمي البنك وأمام الحكومة ، وبالتالي فإن الإدارة العليا تأمل بأن يكون الأداء في المستوى المخطط له وضمن التعليمات والقوانين.وما مؤشرات الأداء إلا وسيلة لتزويد المستويات الإدارية بوسائل تكفل قياس الأداء واكتشاف الانحرافات و تحليل أسبابها وتعمل على تشجيع الانحرافات الموجبة وتصحيح الانحرافات وتتلخص الجوانب التي يتوجب دراستها في عند تقييم أداء المصارف فهناك مجموعة من النسب المالية تستخدم لأغراض التحليل المالي

**أولا/ تحليل القوائم المالية للبنك الأهلي:**

نرى أنه من الضروري الاستفادة من أدوات التحليل المالي في تحليل القوائم المالية وسنركز على التحليل الرأسي العمودي للقوائم المالية للبنك، والأفقي إذ ينطوي هذا النوع من التحليل على دراسة العلاقات الكمية القائمة بين العناصر المختلفة للقوائم المالية والجانب الذي ينتمي إليه كل عنصر بالإضافة إلى التحليل الأفقي لمعرفة حجم التغير الذي حدث على العناصر المختلفة للقوائم المالية مقارنةً مع سنة الأساس التحليل الرأسي العمودي نرى أن يكون التحليل من خلال استخراج الأهمية النسبية لكل عنصر من عناصر الميزانية العمومية للبنك.

جدول رقم ١الاهمية النسبية لعناصر مكونات الموجودات للبنك الأهلي اليمني

| | 2010 | النسبة | 2012 | النسبة | 2013 | النسبة | 2014 | النسبة |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| النقدية في الصندوق | 11052309 | 10.14% | 9508477 | 7% | 10573184 | 8% | 11424609 | 8% |
| الأرصدة لدى البنوك | 27533176 | 25.25% | 27896311 | 22% | 23688388 | 17% | 28830100 | 19% |
| صافي أذون الخزانة | 57660128 | 52.88% | 76835274 | 60% | 89882004 | 64% | 92032069 | 62% |

ISSN : 2410-1818

| | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| القروض و السلفيات | 8273929 | 7.59% | 8853256 | 7% | 11619462 | 8% | 11962251 | 8% |
| صافي الاستثمارات | 301977 | 0.28% | 306577 | 0% | 239811 | 0% | 270024 | 0% |
| الأرصدة المدينة و | 1498462 | 1.37% | 1037274 | 1% | 643445 | 0% | 811938 | 1% |
| العقارات و الالات | 2724718 | 2.50% | 2695688 | 2% | 2725484 | 2% | 2760446 | 2% |
| إجمالي الموجودات | 109044699 | 100.00% | 127132857 | 100% | 139371778 | 100% | 148091437 | 100 % |

يوضح جدول التحليل الرأسي لعناصر الموجودات أن المتوسط لمجموع الموجودات خلال السنوات كان بتزايد مستمر للعناصر المكونة لفقرة الموجودات والأهمية النسبية لكل منها في الغالب لنقدية والأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المصرفية والبنك المركزي شكلت اهمية نسبية مرتفعة عام٢٠١٠ وانخفضت خلال السنوات اللاحقة ٢٠١٣و٢٠١٤ باستثناء عام ٢٠١٢ حصل بها تغير طفيف بالنسبة للأرصدة لدى البنوك وهي تمثل أموال سائلة عقيمة لا تحقق البنوك منها أية مردود.

واحتلت أذونات الخزينة أهمية قصوى حيث بلغت أكثر من ٥٠٪ خلال الفترة وهي استثمارات قصيرة الأجل والتي يمكن تحويلها إلى نقد سائل بسرعة عند الحاجة، وقد شكل هذا النوع من الموجودات من متوسط إجمالي الموجودات. يشير ذلك إلى أن البنك الأهلي يهتم بالاستثمار في الأوراق المالية الحكومية، للفوائد العديدة التي يمكن أن تحصل عليها البنوك. فالاستثمار في هذه الأوراق يدعم الرصيد النقدي لدى البنوك، وتساهم في زيادة الأرباح لأنها تحقق عائد ثابت وبمخاطرة قليلة لكونها قصيرة الأجل ومكفولة من قبل الحكومية وأبقت العناصر أخرى على حالها طيلة الفترة بما تشكله من حجم الموجودات وخاصة منها القروض والسلفيات وصافي الاستثمارات متأرجحة في أهميتها وأبقت العقارات ثابتة في الأهمية وهذا يعطي تصور في اتجاهات البنك في الاستثمار الآمن المتمثل في أذونات الخزينة.

**جدول رقم ٢ الأهمية النسبية لعناصر مكونات المطلوبات للبنك الأهلي اليمني**

| | 2010 | النسبة | 2012 | النسبة | 2013 | النسبة | 2014 | النسبة |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الأرصدة المستحقة للبنوك | 291537 | 0% | 431196 | 0% | 2774 | 0% | 549 | 0% |
| ودائع العملاء | 91834327 | 96% | 106301560 | 96% | 120362808 | 97% | 129758807 | 98% |
| الأرصدة الدائنة | 3342511 | 3% | 3261738 | 3% | 2868757 | 2% | 2839042 | 0% |
| ضريبة الأرباح التجارية | 418969 | 0% | 325671 | 0% | 249216 | 0% | 207372 | 0% |

ISSN : 2410-1818

| | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| إجمالي المطلوبات | 95887344 | 88% | 110320165 | 87% | 123483555 | 89% | 132805770 | 90% |
| رأس المال | 10000000 | 76% | 10000000 | 59% | 10000000 | 63% | 10000000 | 65% |
| احتياطي تقييم العقارات | 639762 | 5% | 2890480 | 17% | 3025785 | 19% | 3030112 | 20% |
| الاحتياطيات | 683863 | 5% | 1405858 | 8% | 1541163 | 10% | 1545490 | 10% |
| احتياطي التغيرات المتراكمة في القيمة | 62653 | 0% | 639762 | 4% | 639762 | 4% | 20193 | 0% |
| توزيع ارباح | 1771077 | 13% | 1876592 | 11% | 681513 | 4% | 689872 | 5% |
| إجمالي حقوق المالك | 13157355 | 12% | 16812692 | 13% | 15888223 | 11% | 15285667 | 10% |
| إجمالي المطلوبات و حقوق المالك | 109044699 | 100% | 127132857 | 100% | 139371778 | 100% | 148091437 | 100% |

يعرض لنا الجدول مدى تطور الأهمية النسبية لحجم المطلوبات خلال الفترة بالزيادة في الأهمية النسبية من إجمالي المطلوبات وحقوق الملكية من نسبة ٨٨٪ إلى نسبة ٩٠٪ عام ٢٠١٤ ويعود دلك كما نلاحظ إن الأهمية النسبية للودائع احتلت أهمية بالازدياد خلال الفترة كنسبة من إجمالي المطلوبات وهي في حالة ازدياد طيلة الفترة بلغت ٩٨٪ عام ٢٠١٤ وحققت حقوق المساهمين استقراراً في قيمتها خلال الفترة ويأتي ذلك لالتزام البنك الأهلي بالحد الأدنى لرأس المال المدفوع الذي نص عليه قانون البنك المركزي وهي ثابتة لتوفير الضمان للمودعين بعدم تأثر ودائعهم في حالة تحقيق البنك للخسائر. ولهذا أيضاً نص القانون بأن يتم استقطاع نسبة مئوية من الأرباح الصافية سنوياً قبل توزيعها لتكون احتياطي قانوني إجباري لرأس المال. أما الاحتياطات الاختيارية والاحتياطات الأخرى فقد بقيت شبه مستقرة ودون تغير كبير فيها طيلة الفترة.

**جدول رقم ٣ تطور حجم الموجودات لدى البنك الأهلي اليمني**

| | 2010 | 2012 | النسبة | 2013 | النسبة | 2014 | النسبة |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| النقدية في الصندوق و أرصدة الاحتياطيات النظامية | 11052309 | 9508477 | 86 | 10573184 | 111 | 11424609 | 108 |
| الأرصدة لدى البنوك | 27533176 | 27896311 | 101 | 23688388 | 85 | 28830100 | 122 |
| صافي أذون الخزانة | 57660128 | 76835274 | 133 | 89882004 | 117 | 92032069 | 102 |
| القروض و السلفيات | 8273929 | 8853256 | 107 | 11619462 | 131 | 11962251 | 103 |

ISSN : 2410-1818

| | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| صافي الاستثمارات للبيع | 301977 | 306577 | 102 | 239811 | 78 | 270024 | 113 |
| الأرصدة المدينة و الموجودات | 1498462 | 1037274 | 69 | 643445 | 62 | 811938 | 126 |
| العقارات و الآلات و المعدات | 2724718 | 2695688 | 99 | 2725484 | 101 | 2760446 | 101 |
| إجمالي الموجودات | 109044699 | 127132857 | 117 | 139371778 | 110 | 148091437 | 106 |

من خلال م يعرض لنا الجدول نلاحظ مدى تطور حجم المجودات لعام ٢٠١٢ كانت إيجابية بلغ ١٧٪ والنمو المتواصل ولاسيما عام ٢٠١٣ بلغ ١١٪ ويتأرجح النمو في بعض العناصر المكونة الموجودات لدى البنوك انخفضت خلال عام٢٠١٣سلبي بنسبة ١٥٪ و٢٠١٤ زادت الأرصدة لدى البنوك بنسبة ٢٢٪ ونمت القروض والسلفيات بصورة ايجابية ووصلت مداها عام ٢٠١٣ بنسبة ٣١٪ و انخفاضا عام٢٠١٤ بمعد نمو ٣٪ وشهدت الأرصدة المدينة انخفاض معدل نمو برغم تراجعها للفترة إلا أنها بلغت مداها عام ٢٠١٤ بمعدل نمو ٢٦٪ وحافظ معدل نمو العقارات بنفس النسبة بمعدل ١٠٠٪ إجمالا نقول أن حجم الموجودات للبنك تطورت خلال الفترة بمعدل نمو ١٧٪ لعام ٢٠١٢ و١٠٪ عام ٢٠١٣ وانخفض بمعدل ٦٪ عام ٢٠١٤ ولكن بصورة مطلقة حصل نمو ايجابي بزيادة حجم الموجودات إلى حوالي ١٤٨مليار وهو مؤشر ايجابي لمدى قدرة البنك في تغطية احتياجات المطلوبات وحقوق الملكية ونستعرضه لاحقا.

**جدول رقم٤ معدلات نمو المطلوبات وحقوق الملكية**

| | 2010 | 2012 | النسبة | 2013 | % | 2014 | % |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الأرصدة المستحقة للبنوك | 291537 | 431196 | 148 | 2774 | 1 | 549 | 20 |
| ودائع العملاء | 91834327 | 106301560 | 116 | 120362808 | 113 | 129758807 | 108 |
| الأرصدة الدائنة و المطلوبة | 3342511 | 3261738 | 98 | 2868757 | 88 | 2839042 | 99 |
| ضريبة الأرباح التجارية | 418969 | 325671 | 78 | 249216 | 77 | 207372 | 83 |
| إجمالي المطلوبات | 95887344 | 110320165 | 115 | 123483555 | 112 | 132805770 | 108 |
| رأس المال | 10000000 | 10000000 | 100 | 10000000 | 100 | 10000000 | 100 |
| احتياطي إعادة تقييم العقارات | 639762 | 2890480 | 452 | 3025785 | 105 | 3030112 | 100 |
| الاحتياطيات | 683863 | 1405858 | 206 | 1541163 | 110 | 1545490 | 100 |
| احتياطي التغيرات المتراكمة | 62653 | 639762 | 102 | 639762 | 100 | 20193 | 3 |
| توزيع أرباح | 1771077 | 1876592 | 106 | 681513 | 36 | 689872 | 101 |
| إجمالي حقوق المالك | 13157355 | 16812692 | 128 | 15888223 | 95 | 15285667 | 96 |
| إجمالي المطلوبات و حقوق المالك | 109044699 | 127132857 | 117 | 139371778 | 110 | 148091437 | 106 |

ISSN : 2410-1818

يكشف لنا الجدول أعلاه حجم المطلوبات التي على البنك ومعدل نموها نلحظ تزايد معل نمو الأرصدة المستحقة على البنك وخاصة عام ٢٠١٢ بلغ ٤٨٪ وبصورة سلبية للفترة اللاحقة ٢٠١٣مو٢٠١٤ ولكن بالمقابل حصل تطور مشهود في نمو معد ودائع العملاء للفترة بصورة إيجابية حيث بلغت ١٦٪ عام ٢٠١٢ و١٣٪ عام ٢٠١٣ وانخفضت إلى ٨٪ عام ٢٠١٤ولكن كأرقام مطلقة تزايدت حجم الودائع لدى البنك الأهلي اليمني وتعكس لنا إجمالي حجم المطلوبات مدى التقارب الايجابي مع حجم الودائع حيث حصل نمو للمطلوبات متواكبة مع معدل نمو الودائع وباستطلاع رأس المال وحقوق الملكية نجدها ثابتة في العقارات وتأرجحت في الاحتياطيات إيجابا والتي تقتص من الأرباح لكن إجمالا نجد أن حقوق الملكية نمت بصورة ايجابية باستثناء انخفاض عام ٢٠١٣ في معدل نموها و بإضافة المطلوبات مع حقوق الملكية كانت ايجابية باستثناء عام ٢٠١٣ بتأثير انخفاض حقوق الملكية التي تأثرت سلبا بانخفاض رأس المال الخاص بالبنك لعام ٢٠١٣

**جدول رقم ٥ تطور إيرادات النشاط المصرفي للبنك**

| | 2010 | 2012 | النسبة | 2013 | النسبة | 2014 | النسبة |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| إيرادات الفوائد من القروض | 10680480 | 16519869 | 155 | 15977352 | 97 | 15621967 | 98 |
| ناقصاً : تكلفة الودائع | 7501937 | 11152734 | 149 | 11059289 | 99 | 11671717 | 106 |
| صافي إيرادات الفوائد | 4139478 | 5367135 | 130 | 4918063 | 92 | 3950250 | 80 |
| إيرادات العمولات و الرسوم | 710184 | 624569 | 88 | 496168 | 79 | 558140 | 112 |
| الأرباح من العمليات بالنقد الأجنبي | 152794 | 17884 | 12 | 33755 | 189 | 1985 | 6 |
| إيرادات التشغيل الأخرى | 909296 | 1501269 | 165 | 1055055 | 70 | 936672 | 89 |
| صافي إيرادات العليات | 5629366 | 7536827 | 134 | 6517248 | 86 | 5476432 | 84 |

تعطي لنا النظرة الأولية لتطور ونمو صافي الإيرادات للعمليات المصرفية للفترة وبلغت مداها عام ٢٠١٢ وبالنظر إلى ثناياها تلك أتت بمعدلات نمو عام ٢٠١٤ للإيرادات والفوائد والقروض والسلفيات ونلاحظ أن تكلفة الودائع انخفضت مقارنة بعام٢٠١٢ ولكن ازدادت الكلفة بصورة ملفتة عام ٢٠١٤ وكانت النتائج ايجابية لعام ٢٠١٢ فقط بالنسبة لإيرادات التشغيل وصافي إيرادات العمليات الاستثمارية فانخفضت عام ٢٠١٣ و٢٠١٤ بصورة سلبية مع انخفاض حجم النشاط المالي في البلاد بتأثير المنعطف السياسي لعام ٢٠١١١ ألقى بظلاله على جميع الأنشطة الاقتصادية

**جدول رقم ٦ تطور المصاريف التشغيلية للبنك الأهلي اليمن**

| | 2010 | 2012 | النسبة | 2013 | النسبة | 2014 | النسبة |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| المصاريف الإدارية و العمومية | 1803631 | 2395127 | 133 | 3279043 | 137 | 3539279 | 108 |
| المخصصات | 1041624 | 778051 | 75 | 867262 | 111 | 793747 | 92 |
| إجمالي مصاريف التشغيل | 2884523 | 3173178 | 110 | 4146305 | 131 | 4333026 | 105 |
| صافي ربح السنة قبل الزكاة | 2744843 | 4363649 | 159 | 2370943 | 54 | 1143406 | 48 |

ISSN : 2410-1818

| | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الزكاة المدفوع التجارية والصناعية | 150000 | 3213091 | 2142 | 1166817 | 36 | 36059 | 3 |
| صافي ربح السنة بعد الزكاة | 2594843 | 1150558 | 44 | 1204126 | 105 | 1107347 | 92 |
| ضريبة الأرباح التجارية الصناعية | 518969 | 260934 | 50 | 264784 | 101 | 7212 | 3 |
| صافي ربح السنة | 2075874 | 889624 | 43 | 939342 | 106 | 1100135 | 117 |

يبسط لنا الجدول نظرة عن مصاريف النشاط المالي الخاص بالبنك منها المصاريف الإدارية التي تزايدت عام ٢٠١٢م بمعدل نمو ٣٣٪ و عام ٢٠١٣ ٣٧٪ وسرعان ما انخفضت للسنة التالية ٢٠١٤ بمعدل ٨٪ حيث تعكس لنا المؤشرات تزايد حجم الصرف لعام ٢٠١٣ مقارنة بالأعوام السابقة وأتم ترشيد تلك المصرفيات في عام٢٠١٤ انعكس دلك إلى انخفاض معدل النمو بالنسبة لمصاريف التشغيل

**ثانيا تحليل الربحية و المخاطرة:**

تعطي نسب الربحية مؤشرات عن مدى قدرة المنشأة على توليد الأرباح من المبيعات أو من الأموال المستثمرة وبالإضافة إلى أهمية هذه المجموعة من النسب للإدارة فإن نسب الربحية تهم أيضاً الملاك والمقرضون الذي يقدمون قروضاً طويلة الأجل للمنشأة فالأرباح التي تحققها المنشأة تعتبر من أهم العوامل التي تؤثر على ثروة الملاك، كما أن عدم كفاية الأرباح يعد مؤشراً غير مرضي من وجهة نظر المقرضين

**جدول رقم ٧ تحليل الربحية والمخاطر للبنك الأهلي اليمني**

| النسبة | 2010 | 2012 | 2013 | 2014 |
|---|---|---|---|---|
| حافة الفائدة أو العائد | 3.7% | 4.02% | 3.15% | 2.27% |
| حافة صافي الدخل | 19.7% | 6. 3% | 6.03% | 7.49% |
| درجة استغلال الأصول | 9.2% | 13.5% | 11. 7% | 11. 4% |
| العائد على الأصول | 1.92% | .67% | .77% | .80% |
| العائد على حق الملكية | 31.3% | 31.2% | 30.1% | 25.9% |
| مخاطر السيولة | .33% | .29% | .20% | .21% |
| مخاطر الائتمان | 7% | 6.9% | 8.3% | 8% |
| مخاطر راس المال | 1.3% | 1.6% | 1.05% | 1.17% |

من خلال تحليل الربحية للبنك الأهلي اليمني نجد أن هنالك مجموعة من الملاحظات تتمثل في الآتي:

أن حافة الفائدة أو العائد هناك ارتفاع في هذا المعدل خلال العام ٢٠١٢ م حيث بلغ ٤.٢ ٪ في عام ٢٠١٠ م كان ٣.٧٪ إلا أنه عاد بعد ذلك إلى الانخفاض في العاميين التاليين ٢٠١٣ – ٢٠١٤ م ليصل إلى ٢.٦ ٪ في العام ٢٠١٤ م إلا أن هذه النسبة تعد أقل مما هي عليه في العام ٢٠١٠ م وذلك نتيجة الانخفاض الحاصل في الإيرادات الفوائد المحصلة في حين أن حافة صافي الدخل نلاحظ أيضاً في هذه

ISSN : 2410-1818

النسبة أن هناك انخفاض مستمر في كل سنة حيث بدأت هذه النسبة بمعدل ١٩٪ في العام ٢٠١٠ م و انتهت بمعدل ٧٪٪ في العام ٢٠١٤ م وأخذت درجة استغلال الأصول بالانخفاض في عام ٢٠١٢ م لتصل إلى ١٣٪ ثم انخفضت في العاميين ٢٠١٣ – ٢٠١٤ م لتصل إلى ١١ ٪ وهو أكبر مما كانت عليه في عام ٢٠١٠ م والذي وصل إلى ٩ ٪ ويمكن إرجاع السبب في ذلك إلى أن معدل نمو الإيرادات في عام ٢٠١٢ م كان مرتفع بينما كان معدل نمو إجمالي الموجودات ١٧ ٪ أما في عام ٢٠١٣ م فقد بدأت النسبة في الارتفاع إلى ١٣ ٪ حيث كان معدل نمو الإيرادات من الفوائد اكبر بصورة مطلقة بينما أكثر من نمو إجمالي الموجودات و كذلك الحال في العام ٢٠١٤ م بصورة مطلقة ومن خلال قراءة نسبة العائد على الأصول نلاحظ أن صافي الدخل الذي تحقق من إجمالي الأصول التي يمتلكها المصرف خلال العام ٢٠١٠ م بلغ ١.٩ ٪ ومن ثم حصل انخفاض لهذه النسبة في السنتين اللاحقتين لتصل إلى ٠.٦٨٪ في عام ٢٠١٣ م بينما في العام ٢٠١٤ م بدأت هذه النسبة في الارتفاع من جديد لتصل إلى ٠.٨٠ ٪ وهي أقل منها في العام ٢٠١٠ م والسبب في ذلك هو أن الارتفاع في معدل نمو الموجودات كان أكبر من نمو صافي الدخل بينما تغير في العام ٢٠١٤م ونلاحظ أن العائد على حق الملكية وتقيس هذه النسبة قدرة المصرف على رد الودائع من أموال حقوق الملكية وكلما ازدادت هذه النسبة كلما دل على كفاءة البنك وزيادة قدرته على رد أموال مودعيه نلاحظ أن العائد على حق الملكية كان في عام ٢٠١٠ م ٣١ ٪ بينما انخفض هذا المؤشر ليصل في عام ٢٠١٤ م ٢٥ ٪ و السبب في ذلك يعود إلى ارتفاع معدل نمو حقوق الملكية بنسبة أكبر من معدل نمو صافي الدخل.

وتعبر نسبة السيولة عن مدى قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته في الظروف الطارئة دون الحاجة إلى كسر ودائعه الآجلة لدى المصارف الأخرى فهي وجهة نظر الجهات الدائنة للمصرف فكلما زادت هذه النسبة كان أداء المصرف أفضل من حيث القدرة على الوفاء بالتزاماته في الظروف الطارئة، وتشير بدرجة أساسية إلى قدرته على توظيف هذه السيولة حيث بلغت عام ٢٠١٠م ٠.٣٣٪ وتدرجت بالانخفاض للسنوات اللاحقة وبلغت عام ٢٠١٤ م ٠.٢١ نتيجة لزيادة حجم الودائع بصورة مطلقة وبصورة نسبية بمعدل نمو في حدود ١٠٪ للفترة ويعكس لنا مخاطر الائتمان نسبة الخطر التي من الممكن أن يتحملها البنك نتيجة لاستثماراته في القروض بلغت ٧٪٪ في عام ٢٠١٠ م لتصل إلى ٨.٣٪ في عام ٢٠١٣ م إلا أنها لا تلبث أن تعود إلى الانخفاض من جديد لتصل إلى ٨ ٪ في العام ٢٠١٤م ويعود دلك إلى تزايد حجم الأصول في البنك بصورة مطلقة وبشكل نسبي في حين أن مخاطر رأس المال أن هذه النسبة وصلت إلى أعلى حد لها في العام ٢٠١٢ م حيث بلغت حوالي ١.٣١ مرة أي أنه بالإمكان تغطية الأصول الخطرة بحقوق الملكية بمقدار ١.٦ مرة و انخفضت في العاميين التاليين لتصل إلى ١.١٧ مرة في العام ٢٠١٤ م و بالرغم من هذا الانخفاض في هذه النسبة إلا أنه لا يزال يشير إلى ايجابية تغطية حقوق الملكية للأصول الخطرة قبل أن يصل ضررها إلى أموال المودعين.

ISSN : 2410-1818

## ثالثا تحليل النسب المالية للبنك الأهلي اليمني:

النسب و المعدلات القانونية :

**جدول رقم ٨ تحليل النسب و المعدلات القانونية للبنك الأهلي اليمني**

| النسبة | 2010 | 2012 | 2013 | 2014 |
|---|---|---|---|---|
| نسبة الاحتياطي القانوني | 12% | 8.6 % | 8.9% | 8.8% |
| نسبة السيولة القانونية | 85% | 83% | 87.2 % | 79. 2% |
| حق الملكية إلى الودائع | 12% | 8.9% | 8.8% | 7.7% |
| السيولة التجارية نسبة النقدية | 88.2% | 89.6 % | 89. 7% | 89.3% |

أن نسبة الاحتياطي القانوني منخفضة بشكل كبير عما هو محدد من قبل البنك المركزي و التي تساوي ٣٠ ٪ من الودائع و ما في حكمها حيث أن هذه النسبة كانت في عام ٢٠١٠ م ١٢ ٪ أما في عام ٢٠١٢ م فقد انخفضت لتصل إلى ٨.٦ ٪ ثم ارتفعت في العام ٢٠١٣ م إلى ٨.٩ ٪ ثم انخفضت في العام ٢٠١٤ م لتصل إلى ٨.٨ ٪ و يمكن إيعاز التذبذب في هذه النسبة إلى تذبذب معدل النمو في النقدية لدى البنك المركزي مقارنة بمعدل نمو الودائع و ما في حكمها. ونسبة السيولة القانونية تكمن في قدرة البنك لمواجهة التزاماته الطارئة من خلال احتياطاته الأولية و الثانوية مرتفعة جداً حيث كانت أعلى نسبة قيمة لها في العام ٢٠١٢ م بالمقارنة مع الأعوام ٢٠١٠ م ٢٠١٣ م ٢٠١٤ م ونلاحظ أن مؤشر حق الملكية للودائع ايجابي حيث وصل إلى أعلى مستوى له في العام ٢٠١٢ م ليصل إلى ١٢ ٪ بالمقارنة مع الأعوام ٢٠١٠ م ٢٠١٢ م ٢٠١٣ م حيث وصلت ٨.٩ ٪ ٨.٨ ٪ ٨.٧ ٪ على الترتيب و السبب يعود في ذلك إلى ارتفاع معدل نمو حقوق الملكية بالمقارنة مع معدل نمو الودائع.بصورة مطلقة وبالنسبة إلى السيولة التجارية " نسبة النقدية تشير هذه النسبة إلى اتجاه ايجابي لنشاط البنك حيث ارتفعت النسبة من عام ٢٠١٢ م ٢٠١٣م بصورة طفيفة بلغت مداها بمعدل ٨٩.٣ وتأرجحت حول هذه النسبة برغم تزايد حجم معدلات نمو أدونات الخزانة و بمعدلات ٣٣٪عام ٢٠١٢ و١٧٪عام ٢٠١٣

نسب السيولة وكفاية رأس المال :

**جدول رقم ٩ تحليل نسب السيولة للبنك الأهلي اليمني**

| النسبة | 2010 | 2012 | 2013 | 2014 |
|---|---|---|---|---|
| نسبة النقدية إلى الودائع الجارية | 50% | 52% | 53% | 58% |
| نسبة النقدية إلى مجموع الودائع | 12% | 8.9% | 9.9% | 9.5% |
| حقوق الملكية إلى الأصول | 12% | 13.2% | 11.3% | 810% |

ISSN : 2410-1818

نلاحظ من تحليلنا لنسبة النقدية إلى الودائع الجارية أن هذه النسبة في حالة تذبذب حيث كانت مقدرة البنك على رد الودائع الجارية من النقدية الموجودة في الصندوق في للفترة بأكثر من ٥٠٪ وزادت خاصة عام ٢٠١٤ وبلغت ٥٨٪ في حين أن النقدية إلى إجمالي الودائع كانت ١٢٪ عام ٢٠١٠ وانخفضت عام ٢٠١٢ ارتفعت من جديد لتصل إلى ٩.٩ ٪ و لكنها تعود للانخفاض من جديد في العام التالي ٢٠١٤ م لتصل إلى ٩.٥ ٪ . و يمكن إرجاع السبب في ذلك إلى انخفاض معدل نمو النقدية في الصندوق عن معدل نمو الودائع في العام ٢٠١٤ م بينما ارتفاعه في العام في العام ٢٠١٣ م وان نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول ليس بها ثبات نسبي في هذه النسبة في الأعوام ٢٠١٠ م ٢٠١٢ م ٢٠١٣ م حيث كانت ١٢ ٪ ١٣.٢ ٪ ١١.٣ ٪ بينما في العام ٢٠١٤م نجد أن هذه النسبة تنخفض بشكل لتصل إلى ١٠ ٪ و يمكن إرجاع ذلك إلى انخفاض معدل نمو حقوق الملكية كان متقارب في الأعوام ٢٠١٣ و ٢٠١٤م كان منخفض معدل نمو حقوق الملكية بمقدار ٥ ٪ بينما كان ارتفاع معدل نمو إجمالي الأصول ما يقارب ٦ ٪ .

**رابعاً : نسب التوظيف واستثمار الودائع:**

**جدول رقم ١٠ تحليل نسب توظيف الأموال المتاحة واستثمار الودائع للبنك الأهلي اليمني**

| النسبة | 2010 | 2012 | 2013 | 2014 |
|---|---|---|---|---|
| معدل توظيف الأموال المتاحة | 23% | 41.7% | 43. 3% | 41.2% |
| نسبة الاستثمار في الأوراق المالية إلى الودائع | 62.7% | 72.2% | 74.7% | 70.9% |
| نسبة الاستثمار في القروض إلى الودائع | 9.2% | 8.3% | 9. 6% | 9.5% |
| نسبة الاستثمارات إلى الودائع | 66.5% | 75.1% | 77.1% | 73.5% |

إن معدل توظيف الموارد المتاحة نجد أن أرقام هذا المعدل إيجابية حيث أن هذا المعدل ارتفع من ٢٣ ٪ في العام ٢٠١٠ م إلى ٤١.٣.١٣ ٪ في العام ٢٠١٢ م ثم ارتفع في العام ٢٠١٣ م ليصل إلى ٤٣.٣ ٪ و في العام ٢٠١٤ انخفض حيث بلغ ٤١.٢ ٪ و يمكن إرجاع السبب في ذلك إلى أن معدل نمو القروض و الاستثمارات في العام ٢٠١٤ م بلغ ٣٪ بينما معدل النمو في الودائع ٨ ٪ بينما في العام ٢٠١٣م بلغ معدل نمو القروض و الاستثمارات ٣١ ٪ بينما معدل النمو في الودائع بلغ ١٠ ٪وبالنسبة للاستثمار في الأوراق المالية إلى الودائع سلبي في معدل توظيف الودائع في الأوراق المالية في العام ٢٠١٠ م ٢ ٪ أما في العام ٢٠١٢ م فقد بلغ هذا المعدل ٤١.٧ ٪ و في العام ٢٠١٣ م ارتفع هذا المعدل ليصل إلى ٤٣.٣ ٪ وانخفض للعام ٢٠١٤ م ليصل إلى ٤١.٢ ٪ و نجد أنه هذا النسبة الأكبر في استثمار الأوراق المالية المضمونة أذون الخزانة شهادات الإيداع لدى البنك المركزي أن توظيف البنك للودائع في القروض منخفض نسبياً

ISSN : 2410-1818

بالرغم من الارتفاع المتواصل لقيمته حيث كانت في العام ٢٠١٠ م ٩٪ و ارتفعت إلى ٩.٦ ٪ في عام ٢٠١٣ م و في عام ٢٠١٤ م وصلت إلى ٤.٥ ٪ ونتيجة للاتجاه الايجابي لكلاً من الاستثمار في الأوراق المالية إلى الودائع و نسبة الاستثمار في القروض إلى الودائع نجد أن هذه النسبة تأخذ اتجاه ايجابي حيث تصل إلى ٧٧.١ ٪ في عام ٢٠١٣ م بالمقارنة مع الأعوام ٢٠١٠ م ٢٠١٢ م ٢٠١٤ م و التي وصلت فيها إلى ٦٦.١ ٪ ٧٥.١٪ ٧٥.٢ ٪ على الترتيب.

**خامساً : الربحية وهيكل الودائع:**

**جدول رقم ١١ تحليل نسب الربحية وهيكل الودائع للبنك الأهلي اليمني**

| النسبة | 2010 | 2012 | 2013 | 2014 |
|---|---|---|---|---|
| معدل العائد على الموارد المتاحة | 2.5% | 3.4% | 1.7% | .8% |
| القوة الإيرادية للموارد المتاحة | 1.9% | .7% | .66% | .72% |
| نسبة الودائع إلى الأصول | 84.2% | 83.6% | 86. 3% | 87.8% |
| نسبة الودائع الجارية إلى مجموع الودائع | 22.2% | 18.8% | 16.5% | 14.9% |
| نسبة ودائع التوفير إلى مجموع الودائع | 41.4% | 29.9% | 28.8% | 27.9% |
| نسبة الودائع لأجل إلى مجموع الودائع | 31.7% | 47.6% | 51.6% | 54.5% |

إن قيم معدل العائد على الموارد المتاحة هي في تذبذب بين السنوات المختلفة حيث كانت أعلى قيمة له في العام ٢٠١٢ م حيث بلغ ٣.٤ ٪ أما في العام ٢٠١٣ م انخفض ليصل إلى ١.٧٪ أما في العام ٢٠١٤م فقد وصل إلى أدنى مستوى حيث بلغ ٠.٨٪ و يمكن إرجاع السبب في ذلك إلى انخفاض معدل نمو صافي الربح بعد الضريبة بالمقارنة مع معدل نمو الأصول زايد حقوق الملكية حيث كان النمو خلال نفس الأعوام ١٧٪ ١٠ ٪ ٦ ٪ .

أن القوة الإيرادية للموارد المتاحة في البنك متذبذبة بين الصعود و الهبوط حيث كانت أعلى مستوياتها خلال العام ٢٠١٠م حيث بلغت ١.٩ ٪ثم انخفضت في العامين ٢٠١٢ م ٢٠١٣ م لتصل إلى ٠.٧ ٪ ٠.٧٦ ٪ بالترتيب بدأت بالانخفاض من جديد لتصل في العام ٢٠١٤م إلى ٠.٧٢٪ للتزايد في الخصوم مضاف لها حقوق الملكية.

وتعرض لنا نسبة الودائع إلى الأصول من خلال هذه النسبة نلاحظ أن نسبة اعتماد المصرف على الودائع في تمويل الأصول كانت شبه ثابتة خلال العامين ٢٠١٠ م ٢٠١٢ م حيث بلغت ٨٤.٢٠ ٪ ثم ارتفع في عام ٢٠١٣ م لتصل إلى ٨٦.٣ ٪ إلا أنها تحولت إلى الارتفاع في العام ٢٠١٤ م لتصل إلى ٨٧.٦ ٪ وأن نسبة الودائع الجارية إلى مجموع الودائع تتجه باتجاه ايجابي حيث كانت في العام ٢٠١٠ م ٢٢.٢٪ و انخفضت في الأعوام التالية ٢٠١٢ ٢٠١٣ م ٢٠١٤ م لتصل إلى ١٨.٨ ٪ ١٦.٥ ٪ ١٤.٩ ٪ على الترتيب. وان نسبة ودائع التوفير إلى مجموع الودائع أن اتجاه هذه النسبة سلبي أيضا كسابقتها حيث كان

ISSN : 2410-1818

أعلى معدل وصلت إليه في العام ٢٠١٠ م ٤١.٥ ٪ ثم انخفضت لتصل في الأعوام ٢٠١٢ م ٢٠١٣ م ٢٠١٤ م إلى ٢٩.٩ ٪ ٢٨.٨ ٪ ٢٧.٩٪ و هذا النوع من الودائع تحتل من حيث حجمها المرتبة الثانية في هيكل الودائع للبنك.على الترتيب وان نسبة الودائع لأجل إلى مجموع الودائع نجد أن هناك تذبذب في نسبة هذا النوع من الودائع حيث كانت في العام ٢٠١٠ م ٣١.٧ ٪ لترتفع في العام ٢٠١٢ م لتصل إلى ٤٧.٦ ٪و في عام ٢٠١٣ م بلغت ٥١.٦ ٪ أما في العام ٢٠١٤ م فإنها وصلت إلى أعلى مستوياتها خلال الفترة حيث بلغت ٥٤.٥٪ من إجمالي الودائع ونلاحظ أنها تحتل المرتبة الأولى من حيث حجمها إلى إجمالي الودائع بالمقارنة مع الأنواع الأخرى للودائع.

**النتائج :**

١ - إن النسب المالية نادراً ما تزودنا بإجابات إلا أنها تساعد في البحث بالاتجاه الصحيح من خلال ما توفره من مؤشرات تقيس النمو وتحدد مواطن الضعف فيه. وتساعد في توفر البيانات اللازمة لاتخاذ القرارات ورسم السياسات وإجراء المقارنات على مختلف المستويات.و تتيح الفرصة للمقارنة بين المشروعات وتمكين أجهزة الرقابة الداخلية والخارجية من خلال توفير المعلومات التحليلية لها - من القيام بأعمالها بفعالية وجدية.

٢ - تحتل وظيفة تقويم الأداء في الوحدات الاقتصادية موقعاً هاماً وذلك للوقوف على نقاط القوه والضعف في أدائها ومعالجتها .ويتبن من الدراسة أن مفهوم محتوى للقوائم المالية هو مفهوم واسع لذلك فأن عملية الإفصاح عن المعلومات تمثل خطوه أوليه تعقبها القوائم المالية ولمعرفة ما تحتويه من معلومات لابد من قيام المحلل المالي بعملية التحليل .وان قياس محتوى القوائم المالية بطريقه كميه وذلك عن طريق استخدام التغير في المؤشرات المالية يكون ذات فائدة كبيرة للمتعاملين في السوق المالية لان هذه المؤشرات تقدم معلومات واضحة ومهمة في مجال تقييم الأداء.

٣ -نلاحظ أن حافة الفائدة أو العائد منخفضة وحافة صافي الدخل تعاني من بعض التعثرات و خاصة في مصاريف التشغيل ويتطلب تشغيل موجوداته بالشكل المطلوب و ذلك للعمل على رفع درجة دوران الأصول و بالتالي الحصول على عائد مقنع بالنسبة لموجودات البنك. بتشغيل حقوق الملكية الموجودة لديه للحصول على معدلات أفضل للربح و من ثم تعظيم ثروة الملاك و تعظيم القيمة السوقية للبنك. والرفع من استثماراته المالية وبالتالي الحصول على مستوى مقبول من القدرة على رد الودائع من هذه الاستثمارات عند الحاجة.

٤ -أن هذه النسب توضح عدم تحقيق البنك لمستويات متصاعدة من الأرباح وأن يقوم بتحسين الأرصدة الاحتياطية لدى البنك المركزي حتى تكون مقابلة للنسب الموجودة في تشريعات و

ISSN : 2410-1818

تعليمات البنك المركزي و هذا المستوى المتدني من الاحتياطيات. أن نسبة السيولة القانونية و نسبة النقدية مرتفعة كثيراً و بالتالي على البنك أن يحافظ عليها كما هي.

٥ -من خلال تحليل السيولة نجد أن لديه قدرة ضعيفة نسبياً على الوفاء بالسحب على الودائع في الظروف الطارئة وأن نسب كفاءة رأس المال تعطي تصور إلى ضعف حقوق الملكية على امتصاص الصدمات التي قد تحدث .

٦ -أن معدل توظيف الموارد المتاحة مرتفع بالإضافة إلى ارتفاع نسبة الاستثمار في الأوراق المالية إلى الودائع هذا مع انخفاض كبير في نسبة الاستثمار في القروض و من ثم على البنك أن يعمل على تعزيز استثماراته في القروض و أن الارتفاع في معدلات التوظيف بشكل عام يطابق الفرضية الخامسة.وعلى الرغم من الارتفاع الحاصل في توظيف الموارد المتاحة إلا أن العائد عليها منخفض فعلى البنك أن يحاول رفع هذا العائد و كذلك رفع القدرة الإيرادية للموارد المتاحة .

٧ -نجد أن قدرة البنك على رد الفوائد المستحقة عليه من الفوائد المكتسبة مرتفع و يجب المحافظة على هذا الارتفاع و أن اعتماد المصرف على أموال المودعين لتمويل استثماراته في الأصول مرتفعة و من ثم يجب إعادة النظر في ذلك للمحافظة على أموال المودعين وعلى المصرف أن يعمل في هيكل الودائع على رفع الودائع الجارية باعتبارها أكثر موارد المصرف من النقدية بالإضافة إلى قدرة المصرف على استثمار جزء منها و يحقق أرباح صافية و ذلك من خلال الموائمة بين السيولة للودائع الجارية و الربحية للبنك.

**التوصيات :**

- العمل على وضع معدلات معياريه لجميع النسب يمكن على أساسها القياس والمقارنة بين الفعلي والمعياري لأن تلك المؤشرات ستحقق هدف تقويم الأداء وقياس كفاءة الأداء بفاعليه اكبر لو أن هناك ما يقابلها من معايير سليمة تولدت عن الدراسة والتجربة باستخدام الموازنات التخطيطية كأداة لمتابعة تنفيذ الأهداف والخطط فيها .
- الاهتمام بمصادر التمويل الداخلية متمثلة بحقوق الملكية رأس المال الاحتياطيات الأرباح المحتجزة لما تمثله من هامش أمان يعطي المستثمرين المزيد من الثقة بأن الشركة قادرة على تغطية التزاماتها
- تخفيض تكاليف الودائع بشكل عام إضافة إلى العمل على رفع إيرادات الفوائد من خلال رفعها.على إدارة المصرف أن تعيد النظر في كلاً من المصاريف الإدارية و العمومية

ISSN : 2410-1818

- أن البنك عليه أن يقوم بتحسين الأرصدة الاحتياطية لدى البنك المركزي حتى تكون مقابلة للنسب الموجودة في تشريعات و تعليمات البنك المركزي
- تعزيز قيمة حقوق الملكية لتكون قادرة على مواجهة الطلب على الودائع في الظروف الطارئة.
- تحسين نسب السيولة و ذلك لتعزيز موقفه المادي و قدرته على رد الودائع و بالتالي منح الثقة للمودعين.
- تعزيز لما هو موجود لديها من حقوق الملكية و ذلك لكسب ثقة المودعين من جهة و لدعم و تعزيز متانة المركز المالي للبنك.
- رفع استثماراته في القروض قصيرة الأجل حيث أن معظم نشاط البنك يركز على شراء الأوراق المالية الحكومية و نرى أن تعزيز القطاع التجاري الذي يتم من خلال منح القروض ضعيف جداً
- من أهم ما يلاحظ انخفاض ملحوظ في نسبة الودائع الجارية من إجمالي الودائع و حيث أن الودائع الجارية من أفضل الودائع عند استثمارها و ذلك لأنها لا تتحمل أي نوع من التكلفة حيث أن الفوائد و الأرباح المترتبة عليها هي إيرادات صافية للبنك على الرغم من مشكلة الموائمة بين السيولة و الربحية كهدفين يسعى البنك لتحقيقهما للوصول إلى الهدف الثالث ألا و هو الأمان.

ISSN : 2410-1818

## الميزانية العمومية للبنك الأهلي اليمني بالمليون

| | 2010 | 2012 | 2013 | 2014 |
|---|---|---|---|---|
| النقدية في الصندوق و أرصدة الاحتياطيات النظامية | 11052309 | 9508477 | 10573184 | 11424609 |
| الأرصدة لدى البنوك | 27533176 | 27896311 | 23688388 | 28830100 |
| صافي أذون الخزانة | 57660128 | 76835274 | 89882004 | 92032069 |
| القروض و السلفيات المقدمة للعملاء و البنوك بعد المخصصات | 8273929 | 8853256 | 11619462 | 11962251 |
| صافي الاستثمارات المتوفرة للبيع | 301977 | 306577 | 239811 | 270024 |
| الأرصدة المدينة و الموجودات الأخرى | 1498462 | 1037274 | 643445 | 811938 |
| العقارات و الآلات و المعدات بعد الاستهلاك | 2724718 | 2695688 | 2725484 | 2760446 |
| إجمالي الموجودات | 109044699 | 127132857 | 139371778 | 148091437 |
| الأرصدة المستحقة للبنوك | 291537 | 431196 | 2774 | 549 |
| ودائع العملاء | 91834327 | 106301560 | 120362808 | 129758807 |
| ودائع جارية | 20856000 | 20057000 | 19916000 | 19385000 |
| ودائع آجلة | 29155000 | 50681000 | 62148000 | 70780000 |
| ودائع توفير | 38117000 | 31869000 | 34764000 | 36300000 |
| أخرى | 3706327 | 3694560 | 3534808 | 3293807 |
| الأرصدة الدائنة و المطلوبات الأخرى | 3342511 | 3261738 | 2868757 | 2839042 |
| ضريبة الأرباح التجارية و الصناعية المستحقة | 418969 | 325671 | 249216 | 207372 |
| إجمالي المطلوبات | 95887344 | 110320165 | 123483555 | 132805770 |
| رأس المال | 10000000 | 10000000 | 10000000 | 10000000 |
| الاحتياطي القانوني | 639762 | 2890480 | 3025785 | 3030112 |
| احتياطي إعادة تقييم العقارات | 683863 | 1405858 | 1541163 | 1545490 |
| احتياطي التغيرات المتراكمة في القيمة المعادلة | 62653 | 639762 | 639762 | 20193 |
| توزيع إرباح | 1771077 | 1876592 | 681513 | 689872 |
| إجمالي حقوق المالك | 13157355 | 16812692 | 15888223 | 15285667 |
| إجمالي المطلوبات و حقوق المالك | 109044699 | 127132857 | 139371778 | 148091437 |

## قائمة المركز للبنك الأهلي اليمني بالمليون

ISSN : 2410-1818

| | 2010 | 2012 | 2013 | 2014 |
|---|---|---|---|---|
| إيرادات الفوائد من القروض و السلفيات | 10680480 | 16519869 | 15977352 | 15621967 |
| ناقصاً : تكلفة الودائع | 7501937 | 11152734 | 11059289 | 11671717 |
| صافي إيرادات الفوائد | 4139478 | 5367135 | 4918063 | 3950250 |
| إيرادات العمولات و الرسوم | 710184 | 624569 | 496168 | 558140 |
| الأرباح من العمليات بالنقد الأجنبي | 152794 | 17884 | 33755 | 1985 |
| إيرادات التشغيل الأخرى | 909296 | 1501269 | 1055055 | 936672 |
| صافي إيرادات العمليات | 5629366 | 7536827 | 6517248 | 5476432 |
| مصاريف العمولات و | 39268 | | | |
| المصاريف الإدارية و العمومية | 1803631 | 2395127 | 3279043 | 3539279 |
| المخصصات | 1041624 | 778051 | 867262 | 793747 |
| إجمالي مصاريف التشغيل | 2884523 | 3173178 | 4146305 | 4333026 |
| صافي ربح السنة قبل الزكاة و | 2744843 | 4363649 | 2370943 | 1143406 |
| الزكاة المدفوع التجارية و الصناعية | 150000 | 3213091 | 1166817 | 36059 |
| صافي ربح السنة بعد الزكاة و قبل | 2594843 | 1150558 | 1204126 | 1107347 |
| ضريبة الأرباح التجارية و الصناعية | 518969 | 260934 | 264784 | 7212 |
| صافي ربح السنة | 2075874 | 889624 | 939342 | 1100135 |

## قائمة المراجع :

١. كراجة عبد الحكيم الإدارة والتحليل المالي دار الصحافة الإسكندرية ٢٠٠٦

٢. عبد الله تركي نادر ، البنوك التجارية مفهومها و أهدافها منتديات الحوار، جامعة الملك سعود، ٢٠١٤ ،

٣. سليمان أحمد اللوزي د/ مهدي حسن زويلف مدحت مدحت أحمد الطروانة إدارة البنوك دار الفكر للطباعة و النشر الطبعة الأولى ١٩٩٧ م

٤. طارق عبد العال حماد تقييم أداء البنوك التجارية تحليل العائد و المخاطرة الدار الجامعية الإسكندرية ٢٠١٠ م

٥. زياد رمضان محفوظ جودة الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك دار وائل للنشر و التوزيع الطبعة الأولى ٢٠٠٠ م

٦. منير إبراهيم هندي إدارة البنوك التجارية " مدخل اتخاذ القرارات المكتب العربي الحديث الطبعة الثالثة ١٩٩٦

٧. عبد الغفار حنفي عبد السلام أبو قحف الإدارة الحديثة في البنوك التجارية الدار الجامعية ٢٠١٣/ ٢٠١٤ م

ISSN : 2410-1818

٨. مجيد عبد جعفر الكرخي - تقويم الأداء في الوحدات الاقتصادية لمستخدم البيانات المالية – الطبعة الأولى – بغداد -٢٠٠١

٩. وليد ناجي الحيالي – الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي –الأردن -٢٠٠٤

١٠. عقيل جاسم عبد الله تقييم المشروعات دار مجدلاوي للنشر و التوزيع الطبعة الثانية ١٩٩٩م

١١. جاك ميرديث صامويل مانتل ترجمة : د/ سرور علي إبراهيم سرور إدارة المشروعات دار المريخ للنشر الطبعة الأولى ١٩٩٩ م – ١٤٢٠هـ

١٢. التقارير السنوية للبنك الأهلي اليمني للفترة ٢٠١٠ م – ٢٠١٤ م

١٣. المنظمة العربية للتنمية الإدارية، قياس و تقييم الأداء كمدخل لتحسين جودة الأداء المؤسسي، الإمارات العربية المتحدة، ٢٠٠٩، ص

١٤. خلدون إبراهيم شريفات إدارة وتحليل مالي دار وائل للنشر ٢٠٠١

١٥. كراجة عبد الحكيم الإدارة والتحليل المالي دار الصحافة الإسكندرية ٢٠٠٦

١٦. عبد الله تركي نادر ، البنوك التجارية مفهومها و أهدافها منتديات الحوار، جامعة الملك سعود، ٢٠١٤ ،